الدورة الخامسة والثلاثون الاستثنائية للجنة التنفيذية

للاتحاد البرلماني العربي

مقر جامعة الدول العربية

القاهرة – جمهورية مصر العربية

25 أيلول /سبتمبر 2024

ملخص توصيات الاجتماع

ملخص توصيات اجتماع

الدورة الخامسة والثلاثين الاستثنائية للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

مقر جامعة الدول العربية

القاهرة – جمهورية مصر العربية

25 أيلول / سبتمبر 2024

انعقدت في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة – جمهورية مصر العربية الشقيقة، يوم الأربعاء الواقع في 25 أيلول/ سبتمبر 2024، اجتماعات الدورة الخامسة والثلاثين الاستثنائية للّجنة التنفيذيّة للاتحاد البرلماني العربي، **برئاسة معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة،**

شارك في اجتماع الدورة ممثلو الشُّعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي من الدول الآتية:

1. دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. مملكة البحرين.
3. الجمهورية التونسية
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
5. جمهورية جيبوتي.
6. المملكة العربية السعودية.
7. جمهورية الصومال الفيدرالية.
8. جمهورية العراق.
9. سلطنة عُمان.
10. دولة فلسطين.

11.دولة قطر.

12.دولة ليبيا.

13.جمهورية مصر العربية.

14.المملكة المغربية.

15.الجمهورية اليمنية.

ألقى **معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة،** الكلمة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السادة الأفاضل أعضاء اللجنة التنفيذية،

السيد الأمين العام،

الحضور الكريم،

أدعوكم في البداية لتلاوة سورة الفاتحة ترحماً على شهداء غزة وشهداء فلسطين وسوريا ولبنان وشهداء هذه الحرب الهمجية غير المسبوقة.

(تلاوة الفاتحة)

يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً في مقر جامعة الدول العربية الذي يحتضن **أشغال دورتنا الـ 35 للجنة التنفيذية**، والذي ارتأينا نزولاً عند رغبة بعض الإخوة، تنظيمه بالقاهرة تسهيلاً لمشاركة غالبية السادة أعضاء اللجنة التنفيذية.

لقد دعونا لهذا الاجتماع تجاوباً مع طلب المجلس الوطني الفلسطيني من أجل تباحث سبل التنسيق المشترك لتمرير **بند طارئ حول وقف الحرب في غزة خلال أشغال الجمعية العامة الـ 149 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستنعقد بجنيف من 13 إلى 17 أكتوبر المقبل**.

والحديث عن هذا الموضوع، يبعث على الأسف والألم، لأننا لم نتمكن مرتين متتاليتين رغم حرصكم جميعاً والجهد الكبير الذي بذلتموه، **في تمرير هذا البند الطارئ وبرمجته في جدول أعمال الجمعية العامة، الأولى في أنغولا (أكتوبر 2023) والثانية في جنيف في (مارس 2024)، رغم التقدم الذي أحرزناه في المرة الثانية ونجاحنا في إسقاط البند الطارئ الذي تقدمت به المجموعة الأوروبية**.

وأقول هذا الكلام، لأنه بالنظر إلى علاقاتنا الوثيقة مع برلمانات القارات الثلاثة **آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية**، يفترض أننا نشكل الكتلة العددية الأهم في الاتحاد البرلماني الدولي، فضلاً عن أن الأمر يتعلق **بقضية عادلة ومأساة إنسانية فاقت بشاعتها كل الحدود**.

ورغم كل ذلك لم توفق مساعينا، وهو ما يستدعي ضرورة التفكير ملياً في الأسباب الكامنة وراء ذلك، والدور المنوط القيام به من اجل تدارك هذه المسألة ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني.

وعليه فإنني آمل أن تتضمن مداخلات الأخوة أعضاء اللجنة التنفيذية مقترحات عملية لتفعيل حضورنا وتواجدنا على المستوى الدولي **كأمة لها ثقلها وطاقاتها الهائلة**.

وأن نخرج من اجتماعنا، بخطة عمل واضحة المعالم وورقة طريق لحشد حلفائنا وأصدقائنا وكل الضمائر الحية عبر العالم، **من أجل بلورة موقف موحد داخل الاتحاد البرلماني الدولي** داعم لوقف نزيف الدم الفلسطيني، ووضع حد لهذه الحرب الهمجية الجائرة، خاصة مع تنامي الوعي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية والهبة التضامنية الواسعة عبر العالم، في أوساط الحقوقيين والطلبة والأساتذة وفئات واسعة من مختلف الشرائح، الرافضة لاستمرار المذابح الصهيونية ضد الأبرياء.

وتجدّد الأمل بصحوةٍ دوليةٍ بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الأربعاء 18 سبتمبر 2024، القاضي بإنهاء الوجود الصهيوني غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال 12 شهراً، إعمالاً لرأي محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لسياسات الكيان الصهيوني وممارساته العنصرية واللاإنسانية اتجاه الأشقاء الفلسطينيين، والذي نعتبره خطوةً هامة نحو تعزيز العدالة والمساواة على الساحة الدولية، وتأكيد التزام المجتمع الدولي بتحقيق السلم والاستقرار.

أيتها السيدات، أيها السادة الأفاضل،

إن الظروف الدقيقة التي يمر بها عالمنا العربي تكاد تكون الأصعب في تاريخ أمتنا، لذا يتوجب علينا، باعتبارنا ممثلين للشعوب، مواجهتها بإرادة صادقة وموقف موحد وبقدر عال من المسؤولية، لأن التاريخ لن يرحم أي تقاعس أو تخاذل أو تفريط في الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن كل لحظة تمر دون اتخاذ خطوات فعالة تخدم قضايانا المشتركة تعد فرصة ضائعة، خاصة في ظل جنوح الكيان الصهيوني إلى إشعال المنطقة وتوسيع نطاق الحرب وتماديه في اعتداءاته السافرة ضد لبنان الشقيق وسوريا الشقيقة.

فلنغتنم فرصة اجتماعنا الاستثنائي لتعزيز التضامن العربي وتمتين أسس العمل العربي المشترك، ولنكن عوناً وسنداً ليس للأشقاء الفلسطينيين فحسب، بل لجميع الشعوب العربية، ولنعمل سوياً على صياغة مستقبل أفضل، يسوده السلام والعدالة، والتقدم والازدهار لجميع شعوب المنطقة.

ومن موقعي هذا، أثمن وأحيي جهودكم البرلمانية النبيلة والصادقة، وكل مساعيكم الطيبة لوضع الأمور في نصابها الصحيح، وتصويب بوصلة العمل البرلماني العربي والدولي باتجاه قضية فلسطين الشرعية والقانونية وقضايا أمتنا العربية.

أشكركم على كرم الإصغاء، وأتمنى أن تكلل أعمالنا بالتوفيق والنجاح، وأن نسهم في تلبية تطلعات شعوبنا ومطامحها المشروعة.

وأحيل الكلمة إلى السيد الأمين العام، فليتفضل مشكورا.

****

قدم سعادة الدكتور أحمد بن علوي بن باعبود، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، كلمة ترحيبية جاء فيها:

يُسعدني ويشرفني أن أكون بينكم اليوم للمرة الأولى، بعد تسلمي مهامي كأمينا عاما للاتحاد البرلماني العربي، لأرحب أحر الترحيب بمعالي الأخ السيد إبراهيم بوغالي الموقر، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، وبأصحاب السعادة السادة أعضاء اللجنة التنفيذية الأكارم، في اجتماع الدورة الخامسة والثلاثين الاستثنائية للجنة التنفيذية.

وبعد ذلك عرض سعادة الأمين العام جدول أعمال الاجتماع حيث وافقت اللجنة عليه والذي تضمن البنود الآتية:

1- إقرار جدول الأعمال.

2- مداخلات السيدات والسادة أعضاء المجالس والبرلمانات العربية المشاركين في اجتماع اللجنة التنفيذية، حول الأمور المتعلقة بالأحداث الأخيرة، التي يتعرض لها الأشقاء الفلسطينيون.

3- تبادل الآراء والاتفاق على تقديم بند طارئ باسم المجموعة البرلمانية العربية في جدول أعمال الجمعية العامة 149.

4- مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول تفعيل عمل وأنشطة اللجان الدائمة.

5- مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول وضع آلية مناسبة لتفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي وسبل تطوير عمله.

6- مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول مشروع برنامج العمل ومشروع الموازنة لعام 2025.

7- ما يُستجد من أعمال.

* * *

وبعد استيفاء ما تضمنه جدول الأعمال صدرت التوصيات الآتية:

1–مداخلات السيدات والسادة أعضاء المجالس والبرلمانات العربية المشاركين في اجتماع اللجنة التنفيذية، حول الأمور المتعلقة بالأحداث الأخيرة، التي يتعرض لها الأشقاء الفلسطينيون:

قررت اللجنة الآتي:

تم الاتفاق على أن يتم إيداع كلمات السيدات والسادة أعضاء اللجنة ، في التقرير العام للاجتماع.

* * *

2– تبادل الآراء والاتفاق على تقديم بند طارئ باسم المجموعة البرلمانية العربية في جدول أعمال الجمعية العامة 149– البند الثالث –:

قررت اللجنة الآتي:

أ– **تم الاتفاق على دعم طلب إدارج بند طارىء على جدول أعمال الجمعية العامة 149 للاتحاد البرلماني الدولي** المقدم من المجلس الوطني الفلسطني في دولة فلسطين الشقيقة، والبرلمان في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، باسم المجموعة البرلمانية العربية، سيتم الاتفاق على عنوانه لاحقاً، على أن يقوم المجلس الوطني الفلسطيني باعادة صياغة العنوان وإرساله إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي كي تقوم بتعميمه على المجالس والبرلمانات العربية كافة من أجل استمزاج آرائهم.

ب–**تشيد اللجنة**، بمبادرة **حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المعظم** (حفظه الله ورعاه)، ملك مملكة البحرين الشقيقة، في القمة العربية 33 «قمة البحرين» في الدعوة إلى عقد واستضافة مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط يدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

* * *

3– فيما يخص مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول تفعيل عمل وأنشطة اللجان الدائمة– البند الرابع –:

أوصت اللجنة بالآتي:

1– تقوم الأمانة العامة برفع مذكرة بشأن تفعيل عمل وأنشطة اللجان الدائمة متضمنة ما تم رفعه للجنة من مقترحات والتوصيات التي صدرت عن اللجنة بهذا الخصوص إلى جميع المجالس والبرلمانات العربية، مع التمني عليها دراسة المذكرة والاقتراحات وإبداء الرأي فيها وتقديم أية اقتراحات جديدة، وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر كانون الأول / ديسمبر 2024.

2– وتقوم الأمانة العامة بصياغة وجمع الردود والاقتراحات الواردة من الشعب البرلمانية الشقيقة لعرضها في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنفيذية التي ستعقد خلال العام 2025، لدراستها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

* * *

4– فيما يخص مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول وضع آلية مناسبة لتفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي وسبل تطوير عمله – البند الخامس –:

أوصت اللجنة بالآتي:

1. العمل على التنسيق بين الوفود العربية المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي لاسيما على الترشيحات للعضوية في اللجان، بحيث يتم ضبط الأهداف عند كل ترشيح ووضع آليات واضحة، وتحديد من يمثل المجموعة الجيوسياسية في اللجنة التنفيذية بالاتحاد البرلماني الدولي.
2. العمل على تكوين الأطر البرلمانية العاملة في الاتحاد البرلماني العربي من أجل تحقيق تنمية المهارات الوظيفية.
3. العمل على عقد اجتماع للجنة التنفيذية قبل شهرين على الأقل من اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ليتم التنسيق مع المجموعات الجيوسياسية المختلفة.
4. إحداث آلية للتنسيق بين مراكز البحوث والدراسات والتدريب التابعة للمجالس والبرلمانات العربية في الاتحاد لتعميم الاستفادة منها.
5. التنسيق مع الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية بشأن تحديد المواقف المشتركة العربية اتجاه القضايا الدولية، وكذلك البنود الطارئة التي تقدم خلال اجتماعات الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

6. تنمية وتطوير فاعلية العلاقات البرلمانية للبرلمانات والمجالس الأعضاء من خلال تبادل الزيارات الخبرات، بهدف تعميق وتحسين الأداء البرلماني والوظيفي بين الكوادر البرلمانية، وتطوير العلاقات الثنائية.
7. العمل على توفير ظروف وبيئة عمل مستقرة وآمنة لتحقيق أهداف واستراتيجية الاتحاد.
8. تحسين وتوسيع النشاط العربي، الإقليمي والدولي للاتحاد من خلال توثيق العلاقات خصوصاً مع البرلمانات الإفريقية الصديقة وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي سوف يساعد على دعم القضية الفلسطينية.
9. العمل على عقد تجمع سنوي تحت عنوان برلمانيون من اجل فلسطين، بحيث يتم دعوة برلمانيون من مختلف دول العالم الذين اظهروا شجاعة فائقة في التعبير عن موقفهم الداعم لفلسطين، والفاضح للمشروع الصهيوني، يتم فيه تبادل الآراء معهم في كيفية التأثير على حكوماتهم ومؤسسات المجتمع المدني في دولهم لكشف حقيقة الكيان الصهيوني.
10. العمل على توسيع صلاحيات اللجنة التنفيذية، وتثبيت العضوية فيها، وذلك تفعيلاً لدور الاتحاد وزيادة نجاعته، بحيث يتم إضافة اختصاصات جديدة، لتشمل ما يلي:

- تحديد آلية لترشيح الأعضاء من الشعب البرلمانية العربية، لشغل عضويات اللجان في البرلمانات الدولية وتحديد من يمثل المجموعة الجيوسياسية في اللجنة التنفيذية بالاتحاد البرلماني الدولي.
- تحديد آليات وسبل تقديم مقترحات إلى الاتحاد البرلماني الدولي، لاسيما فيما يخص آلية تقديم بند طارىء إلى الجميعة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، سواءً كانت مقترحة من قبل الاتحاد البرلماني العربي أو أحد الشعب البرلمانية.
- التنسيق مع الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية بشأن تحديد المواقف المشتركة العربية اتجاه القضايا الدولية، وكذلك البنود الطارئة.
- إعداد البيان الختامي لمؤتمر الاتحاد على أن يشمل جميع النواحي السياسية والعربية والاجتماعية والنواحي الأخرى ذات العلاقة.

11. تقوم الأمانة العامة برفع مذكرة بشأن وضع آلية مناسبة لتفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي وسبل تطوير عمله، متضمنة ما تم رفعه للجنة من مقترحات والتوصيات التي صدرت عن اللجنة بهذا الخصوص إلى جميع المجالس والبرلمانات العربية، مع التمني عليها دراسة المذكرة والاقتراحات وإبداء الرأي فيها وتقديم أية اقتراحات جديدة، وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر كانون الأول / ديسمبر 2024.
12. وتقوم الأمانة العامة بصياغة وجمع الردود والاقتراحات الواردة من الشعب البرلمانية الشقيقة لعرضها في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنفيذية التي ستعقد خلال العام 2025، لدراستها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

* * *

5- فيما يخص مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول مشروع برنامج العمل ومشروع الموازنة لعام 2025- البند السادس -:

أوصت اللجنة بالآتي:

1- الموافقة على برنامج عمل الاتحاد خلال العام 2025.

2- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2025، والبالغة (1,282,710)، فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.

3- إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، وفقاً للجدول المبين في المذكرة التي ناقشتها اللجنة، ومطالبة الشعب البرلمانية بسداد مساهماتها بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير 2025، والبالغة ما مقداره (1,282,710)، فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي، حتى يتسنّى للاتحاد الوفاء بالتزاماته، وللأمانة العامة للاتحاد القيام بواجباتها، ومواصلة أنشطتها.

4- مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2024، وما قبل للتكرم بسداد ما عليها من مستحقّات في أقرب وقت، وإلى أن يتحقق ذلك اللجوء لتغطية العجز من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد، وسيتم إعادة المبالغ المستخدمة إلى الحساب بعد تسديد الالتزامات.

5- تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومؤتمرات الاتحاد ورئاسته، والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي، من دمشق الى بيروت، وصرف المبالغ المترتبة عن تنفيذ القرارات من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد.

6- تكليف المحاسب القانوني فاروق سمعان بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2025.

7- تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة.

* * *

7–ما يُستجد من أعمال– البند الحادي عشر –:

1. أوصت اللجنة بإصدار تصريح صحفي يتضمن الآتي:

تصريح صحفي حول القضية الفلسطينية

صادر عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

في ختام أعمال دورتها الخامسة والثلاثين الاستثنائية

مقر جامعة الدول العربية

القاهرة – جمهورية مصر العربية

25 أيلول / سبتمبر 2024

إن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الاستثنائي تؤكد مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمتين العربية والإسلامية، مجددةً رؤيتها الواقعية والحقيقية بأن دعم حقوق الشعب الفلسطيني، يمثّل دعوةً حقيقية لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة العربية، لأن القضية الفلسطينية ليست مجرد نزاع إقليمي، بل هي قضية إنسانية تتطلب اهتماماً إقليمياً ودولياً وإرادة سياسية فاعلة لوضع الأمور في نصابها الصحيح، ورفع الظلم التاريخي عن الشعب الفلسطيني الشقيق، وعليه فإن اللجنة تدعو إلى تحرك دولي، فوري وفعّال، لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وعموم الأراضي الفلسطينية، وسائر الدول العربية، التي تتعرض لعدوان صهيوني متكرر، ومن ثم العمل بجدية مطلقة لإعادة إحياء حلّ الدولتين ومبادرة السلام العربية لعام 2002 وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وما تمثله من ضمان لحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، والعيش بكرامة وأمان كأي شعب من شعوب الأرض، في دولتهم المستقلة ذات السيادة على حدودها، وعاصمتها القدس الشريف.

وتؤكد اللجنة بشدّة على أن اتساع رقعة العدوان الصهيوني وامتداد أياديه الآثمة لتطال مختلف المناطق في الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية الشقيقتين، يمثل تهديداً جسيماً للأمن والاستقرار الإقليميين، لا يمكن السكوت أو التغاضي عنه أبداً، فالكيان الصهيوني يستهدف لبنان بأسره، بشراً وشجراً وحجراً، مما يعكس هويته الدموية الإجرامية، واعتماده المطلق على منطق القوة والعربدة، الأمر الذي يتطلّب تضافراً لجميع الجهود العربية والإقليمية والدولية لوضع حدّ لهذه الاعتداءات والجرائم الشنيعة، التي ترقى إلى جرائم حرب ضد الإنسانية، الأمر الذي يتطلّب موقفاً حازماً من المجتمع الدولي، خصوصاً مجلس الأمن الدولي، للتصدي لهذا التطور الخطير وغير المسبوق، لا سيما وأن تبعاته لا تقتصر على الدول المعنية فحسب، بل قد تجرّ المنطقة بأكملها إلى أتون حرب مدمرة سيطال لهيبها الجميع دون استثناء.

كما تُشدّد اللجنة التنفيذية على أن الوقت قد حان لإظهار إرادة سياسية دولية تعيد ثقة الشعوب بفاعلية مبادئ القانون الدولي والمنظمات الدولية، وتضع حدّاً لهذه الاعتداءات الصهيونية المتكررة، والانتهاكات الفاضحة لهذه المبادئ وغيرها

من القيم الأخلاقية والإنسانية. وهذا لن يكون ممكناً إلاّ عبر تحرك دولي عاجل وموقف حازم من المجتمع الدولي، خاصةً مجلس الأمن الدولي، لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وإعمال الإجراءات القانونية اللازمة والكفيلة بردع سلطات الكيان الصهيوني عن ممارساتها الإجرامية الدموية بحق المدنيين الآمنين، وتفعيل القنوات الدبلوماسية والسياسية، والعودة إلى طاولة المفاوضات، علماً أن السلام المنشود لا يمكن تحقيقه إلاّ عبر تكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية لضمان الأمن والاستقرار في ربوع فلسطين ولبنان وسورية، والمنطقة العربية بأكملها، الأمر الذي يوفر حماية المدنيين، ووقف القتل والعنف، وجميع الأنشطة الصهيونية الاستيطانية، والاعتداءات العسكرية الجوية الهمجية، سواء على فلسطين أو لبنان أو سورية أو غيرهم من الدول العربية.

وترحب اللجنة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة حول فلسطين، يوم الأربعاء 18 أيلول/ سبتمبر 2024، والذي حظي بدعم 124 دولة حول العالم، لإنهاء الوجود الصهيوني غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال 12 شهراً، بناءً على فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لسياسات الكيان الصهيوني الغاصب وممارساته العنصرية واللاإنسانية بحق الأشقاء الفلسطينيين، فضلاً عن تأكيدها على أن صدور قرارات مماثلة يُعدّ خطوةً مهمة نحو تعزيز العدالة والمساواة على الساحتين الإقليمية والدولية، ويعكس التزام المجتمع الدولي بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة العربية، **كما تشيد اللجنة بقرار الجمعية العامة،** الذي تم التصويت عليه بأغلبية فائقة، بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة، وتحيي جهود ومواقف الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الصدد، وتحث جميع الدول على الاعتراف بدولة فلسطين، **وتشيد اللجنة** بالهبة التضامنية العالمية الواسعة من مختلف الشعوب والدول حول العالم، حيث عبرت الشعوب عن دعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني في نيل حريته واستقلاله، وهذا التضامن يعكس إدراكاً عالمياً لأهمية القضية الفلسطينية، وأنها تستوجب دعماً دولياً مستمراً لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

وتتوجه اللجنة التنفيذية بأسمى آيات التحية والإجلال إلى الشعب العربي المقاوم، في كلٍ من فلسطين ولبنان وسورية، وتعبر عن أحر التعازي والمواساة للأشقاء العرب وذوي الشهداء، ممن يضحون بالغالي والنفيس في سبيل الحفاظ على تاريخهم العريق وأرض الآباء والأجداد، مؤكّدة أن هذا الصمود الاستثنائي في وجه الغطرسة الصهيونية هو مصدر إلهام لشحذ الهمم والعزائم لدى كل الأحرار في هذا العالم.

2. **شكر أعضاء اللجنة معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة،** على كل ما يقوم به من جهد لتمكين الاتحاد من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، وعلى الجهود المبذولة من أجل إنجاح أعمال اللجنة، وعلى حسن إدارته لأعمال الجلسة.

3. **شكر أعضاء اللجنة** مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، ممثلاً بمعالي المستشار الدكتور حنفي جبالي، رئيس المجلس، تعبيراً لاهتمام المجلس ودوائره بإنجاح أعمال الاجتماع.
4. **شكر أعضاء اللجنة** معالي الأستاذ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على استضافة مقر الجامعة لأعمال الاجتماع.
5. **شكر أعضاء اللجنة** الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، وجهاز الأمانة العامة على ما يقومون به من جهود ساهمت في تحسين أداء عمل الاتحاد، وأبرزت أنشطته بشكل ملموس.

* * *